النظرة الشرعية لأحداث الرياض - بقلم الشيخ الشهيد / يوسف العييري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :-

لقد خاض الناس كثيراً في قضية تفجيرات الرياض ، بين مؤيد ومعارض ، وعندما تباينت الآراء ، بين المؤيدين مطلقاً ، والمؤيدين بشروط ، والمعارضين مطلقاً ، والمعارضين لأسباب .

رأينا أن نفتح هذه الصفحة لمحاولة الخروج بنظرة شرعية لما حصل في الرياض ، ولا نكتم الزائر حديثاً أننا لم نقتنع بالفتاوى الإنشائية التي صدرت من بعض العلماء ، ونحن لا نستغربها لعدة أمور .

الأمر الأول : التهديد الذي أطلقه الأمير عبد الله عبر شاشة التلفزيون بعد التفجيرات مباشرة ، وفي هذا التهديد توعد كل من يؤيد أو يبرر العمليات من الناحية الشرعية ، وقال بأن من يفعل ذلك فهو معهم وسيحاسب بأنه منهم ، يعني بمنطق بوش (من لم يكن معنا فهو ضدنا) .

وقطعاً فإن هذا التهديد سيحدث انقلاباً فكرياً أو شرعياً لدى البعض ، ولا نريد أن يستغفلنا أحد ويقول إنه لن يؤثر على العلماء فهم لا يخافون في الله لومة لائم ، فهذا كلام غير واقعي ، ولا نريد الإطالة برده ، وما يهمنا هنا هو أن هذا التهديد له أثر على الفتاوى التي صدرت ، سواء الفتاوى المعارضة للتفجيرات ، أو الفتاوى التي جاءت عامة في تحريم قتل النفس واحترام حقوق الإنسان ، أو أنها أثرت على شريحة كبيرة من العلماء وطلبة العلم فألجمتهم ولن يستطيعوا أن يظهروا رأيهم ، فهذا الإرهاب الفكري له أثر كبير على هذه المسألة ، ونعتقد أنه من الغباء أن تأتي لعالم أو طالب علم وتسأله في مجلس أو في الهاتف ما رأيك فيما حصل في الرياض ، لا شك أنه سيقول هذا ظلم وعدوان وقتل للأبرياء ، لماذا ؟ لأن الإرهابي عبد الله حذر كل شخص بأن يتكلم بغير ما يريد .

الأمر الثاني : رأينا أن وزارة الداخلية بدأت ترسل خطابات لجميع المثقفين وطلبة العلم والعلماء تطالبهم قسراً بأن يدينوا الهجمات ، لغرض نشرها في الإعلام ، وكتب الكثير من الناس الإدانة لدفع الشر عن نفسه .

الأمر الثالث : تأكدنا أن هناك تنسيقاً ضخماً بين الداخلية والإعلام من أجل شن هجوم واسع النطاق وبلا حدود على هذه التفجيرات ومن وراءها ومن أيديها ومن سيؤيدها ، والفكر الذي انطلقت منه ، وتأكدنا أن كثيراً من الصحف أصدرت كلاماً نسبته إلى أشخاص لم يقولوه ، وبعضها نسب إلى أشخاص ليس لهم على وجه الأرض وجود .

الأمر الرابع : المصدر الوحيد لبيان ما حصل في المجمعات ، وعدد القتلى والخسائر البشرية وغير البشرية ، هي وزارة الداخلية فقط ، لذلك تم نسج قصص كثيرة حول أسلوب التفجير وقتلهم للأبرياء ، وسلامة المجمعات من كل شر ، ولم يبق فقط إلا أن تقول بأن هذه المجمعات التي ضربت أشبه ما تكون بالمراكز الإسلامية ، مخفية كل شيء يمكن أن يؤثر في النظرة الشرعية لبعض الناس ، فلم تذكر أن كل هذه المجمعات فيها كنائس ، ولم تذكر أن هذه المجمعات عبارة عن مجمعات تعيش على النمط الغربي الإباحي ولا دخل لها بالشريعة ، ولم تذكر أن أكثر من سبعين بالمائة من سكان المجمعات من الجنسية الأمريكية ، وأن من بينهم عدداً كبيراً من ضباط القاعدة الأمريكية ، لم يذكروا بأن هذه المجمعات تروج الفساد وتنشره في المجتمع ، وبالمقابل ذكرت براءة السكان ، وسلامة هذه المجمعات ، وخبث المفجرين وإجرامهم ، حينما دخلوا على البيوت المجاورة وأخذوا يطلقون النار على العوائل ، وقصص لا تصدق لسبب بسيط هي أنها من مصدر مسئول في وزارة الداخلية .

الأمر الخامس : أن هذه الهجمات حصلت في نفس البلاد التي كانت تنطلق منها الفتاوى للتحريض على الهجمات في بلاد الإسلام الأخرى ، فعندما أصبح البعض أمام الأمر والواقع وعايش ما يعايشه الأفغان والشيشان وغيرهم ، بدأ يفكر بما لم يكن يفكر به من قبل ، فسوف تذهب كل هذه الرفاهية ، وجل المانعين استندوا إلى موضوع الأمن ، وكأن الأمن مطلب منفرد عن الشريعة وتحقيقه يكفي حتى بدون تحقيق الشريعة ، فما كان مصلحة مطلقة في بلاد المسلمين ، أصبح مفسدة محضة في بلادهم ، دون مستند شرعي لهذا التفريق .

ونحن عندما رأينا سطوة السلطان على كلمة الحق ، بما يشبه زمن فتنة القول بخلق القرآن ، رأينا أن نحاول النظر إلى المسألة من الناحية الشرعية ، دون الوقوع تحت هذه الضغوط ، وهذه الضغوط لها أثر في عدم ظهور الحق ، وعلى سبيل المثال عندما ترى مسألة القول بخلق القرآن فهي مسألة ظاهرة ، وهناك أكثر من خمسمائة فتوى للسلف بتكفير القائل بها ، ولكن عندما بطش السلطان ، وعن طريق السيف ، لم يخالفه إلا ثلاثة ، وقد وافقه أكابر علماء السلف تقية ، فهل يقول قائل بأن القول بخلق القرآن في زمن الإمام أحمد حضي بالإجماع ولم يخالف إلا واحد ؟ لا يمكن أن يقال هذا ، وهل يمكن أن يقول قائل لم نسمع من فلان وفلان من الآكابر قولاً بكفر هذه المقولة أثناء بطش السلطان ؟ لا يمكن أن نبحث في زمن بطش السلطان وقوة السيف عن قول يخالف السلطان الذي عزم على إراقة دماء كل من خالف ، فإنك ستجد متابعاً له بالتقيا ، أو تزلفاً ، وأحسنهم الذي يأتي بعموم من القول وله في المعاريض مندوحة عن الكذب ، ومن سكت فقد فتح الله عليه فتحاً عظيماً .

نحن عندما رأينا كل هذا حول هذه المسألة ، قررنا فتح منبر تقال فيه كلمة الحق دون ربطها بشخص القائل كائناً من كان ، فنحن نريد أن ننظر إلى القضية من الناحية الشرعية دون تعليق القول بشخص ، لنتيح للعلماء وطلبة العلم الذين كممت أفواههم أن يقولوا ما يريدون ، وأن يعرضوا قولهم ، ومن أراد أن يدافع عن هذا القول أو ذاك فعليه بالدليل الشرعي ، أما الاحتجاج بكثرة الأشخاص القائلين بهذا القول أو ذاك ، أو الاحتجاج بمناصبهم ، فليس هذا مما يعرفه السلف ، بل السلف يعرفون الرجال بالحق ولا يعرفون الحق بالرجال .

ونظراً لأن المنتديات والصحف والمواقع قد أتخمت من كلام المانعين لهذه التفجيرات ، فلن نحاول في هذه الصفحة أن نكرر ما أتخمت به الصحف والمواقع ، ولكننا سنفتح المجال للرأي الآخر بالدليل الشرعي وبالحجة العلمية ، دون تجريح ولا خروج عن ضوابط الحوار الشرعي السليم ، ومن أراد أن يرد فما عليه إلا إرسال رده للموقع ونحن سنتيح المجال له لمناقشة الرأي الآخر بالدليل لا بقول فلان وفلان ، أو منزلته أو كثرة العدد ، فالجماعة ما وافق الحق ولو كنت وحدك .

ونحن لا نزعم أن هذا الرأي أو ذاك هو الصواب المطلق ، ولكن نريد أن ننظر للمسألة من الناحية الشرعية نظرة متجردة مبنية على أصول أهل السنة والجماعة ، بعيدة عن الإفراط أو التفريط ، بعيدة عن مذهب المرجئة أو الخوارج ، فلا نقول لا يضر مع الإيمان ذنب ، ولا نقول مرتكب الذنب كافر ، ولكن وسط بين ذلك ، مذهب أهل السنة والجماعة فلا نكفر أحداً بذنب مالم يستحله ، ومن عمل مكفراً غير جاهل ولا متأول ولا مكره فهو مرتد ، على تفصيل في كل مانع ، هذا ما نقل أهل السنة عليه الإجماع كابراً عن كابر ، ومن خرج عن هذا المنهج فإما أن يكون قد انحاز إلى عسكر المرجئة أو يكون قد شابه الخوارج .

كما ننبه على أن أهل السنة لا تلازم عندهم بين القتل والكفر ، فمن حكموا عليه بالقتل فلا يلزم بأنه كافر ، فقد يقتل العاصي بالنصوص كالزاني والقاتل وغيرهم دون الحكم عليه بالكفر ، أو يقتل المؤمن كالباغي ، أو يقتل المجاهد بالإجماع كالذي تترس به العدو ، فلا يلزم أن القتل من أهل السنة لا يقع إلا في حق الكافر ، كما أن العكس كذلك فلا يلزم عندهم أن كل كافر يقتل على كل حال ، الأصل في الكافر أنه حربي يقتل ، ولكن قد يحرم قتله وهو كافر ، كأن يكون ذمياً أو معاهداً ، فلا تلازم مطلقاً عند أهل السنة بين الكفر والقتل ، ولا بين القتل والكفر ، نبهنا على هذا لما رأيناه من الخلط لدى بعض الناس وللأسف من أصحاب الشهادات العلمية ، الذين يستدلون على الشيء بلازمه ، فالتفريق بين هذا التلازم مهم ليفتح الباب للنقاش العلمي المؤصل بالدليل والله تعالى أعلم .